

دور مواقع التواصل الاجتماعي في أداء الوظيفة الرقابية البرلمانية من وجهة نظر النخبة

السياسية والأكاديمية والإعلامية

مساعد مدرس إبراهيم اسماعيل محمود

مجلس النواب النواب العراقي

الأستاذ. يحيى عمر ريشاوي

جامعة السليمانية التقنية الكلية التقنية قسم التقنية الاعلامية

The role of social media in fulfilling the parliamentary oversight function from the perspective of the political, academic, and media elite

Assistant teacher Ibrahim Ismael Mahood

Iraqi Parliament

Yahya Omer Reshaw

Sulaimani Polytechnic University

Technical College

Department of Media Technology

Yahya.fatah.spu.edu.iq

ibrahimkurdan@gmail.com

الملخص

يتناول البحث دور مواقع التواصل الاجتماعي في الوظيفة الرقابية النيابية، وهي دراسة وصفية باستخدام أداة المجموعات البؤرية بمشاركة نخبة من البرلمانيين السابقين وأساتذة الاعلام والإعلاميين والناشطين. تبين النتائج أن منصة فيسبوك هي الوسيلة الأساسية من قبل النواب للتواصل، وتحول الرقابة من نمط تقليدي الى تشاركي وتفاعلي. لكن يوجد تحديات كالخلط بين الدور الرقابي والإعلامي، والاستعراض الشخصي. وأوصى البحث بوضع ميثاق رقمي للنواب، وتشكيل فرق استشارية لهم، وتعزيز الرقابة التشاركية والتوثيق في منشوراتهم. الكلمات الإفتتاحية: (مواقع التواصل الاجتماعي ، الوظيفة الرقابية البرلمانية)

Abstract

This research examines the role of social media in parliamentary oversight. It is a descriptive study using focus groups, with the participation of a select group of former parliamentarians, media professors, journalists, and activists. The results show that Facebook is the primary communication platform for members of parliament, and that oversight has shifted from a traditional model to a participatory one. However, challenges remain, such as blurring the lines between oversight and media roles, and the potential for self-promotion. The research recommends developing a digital charter for parliamentarians, forming advisory teams for them, and promoting participatory oversight and documentation in their posts. Keywords: (social media, parliamentary oversight function).

المقدمة

لم تعد منصات التواصل الاجتماعي مجرد وسائط تقليدية للتواصل، بل مجالاً عاماً افتراضياً يعاد فيه تشكيل العلاقة بين أعضاء مجلس النواب والجمهور. وفي قلب هذا التحول، تبرز الوظيفة الرقابية كأهم ركائز العمل البرلماني التي انتقلت من أروقة المجلس التقليدية إلى الفضاء المفتوح،

مما أتاح للنائب ممارسة الرقابة المباشرة أمام الرأي العام. وفي العراق، حاول أعضاء مجلس النواب استثمار مواقع التواصل الاجتماعي لتفعيل التواصل الجماهيري؛ سعياً لتعزيز الشفافية. إلا أن هذا التوسع في النشر يطرح تساؤلاً جوهرياً حول طبيعة المحتوى المنشور: هل يمارس النائب دوراً رقابياً حقيقياً، أم يكتفي بالدور البروتوكولي والترويج السياسي؟ من هنا، تأتي هذه الدراسة لتقديم قراءة كيفية معمقة لطبيعة دور مواقع التواصل الاجتماعي ومدى توظيف الفضاء الافتراضي في تفعيل أدوات المساءلة والضغط الرقابي.

أولاً: الإطار المنهجي

مشكلة البحث: شهدت الاعوام الاخيرة تحولاً متزايداً في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل فئات المجتمع عموماً والشخصيات والرموز العامة خاصة. والبرلمانيون كغيرهم من الشخصيات العامة لجؤوا الى توظيف هذه المنصات لنشر رسائلهم الى الجمهور. فيبرز تساؤل حول مدى توظيفهم لهذه المنصات، كأداة لتعزيز التواصل مع المواطنين والقيام بأداء الرقابة البرلمانية ومتابعة أنشطة مؤسسات الدولة. خاصة وأن الرقابة البرلمانية التقليدية في العراق تواجه تحديات بيروقراطية وسياسية، مما يتطلب البحث عن طرق وأساليب فعالة أخرى مثل الفضاء الرقمي كبديل أو مساند. بناء على ذلك، يسعى هذا البحث إلى الكشف عن طبيعة هذا الاستخدام، مع تحديد المعوقات والفرص المتاحة ضمن هذا الإطار. فمن هذا المنطلق يمكننا الإشارة الى مشكلة البحث خلال سؤال رئيسي وهو: (ما هو الدور الذي تلعبه مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بالوظيفة الرقابية؟) ويمكن الإشارة الى الاسئلة الفرعية للبحث كالآتي:

١. ما هي وجهة نظر الخبراء والمختصين بخصوص دور مواقع التواصل الاجتماعي في الوظيفة الرقابية للنواب؟
 ٢. ما هي اهم التحديات والفرص عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل النواب لتفعيل دورهم الرقابي؟
 ٣. ما هي التوصيات التي يمكن اقتراحها لتعزيز الاستخدام المهني لمواقع التواصل في دعم الرقابة البرلمانية؟
- أهمية البحث:** تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسعى إلى سد فجوة معرفية في مجال الإعلام السياسي، عبر تحليل استخدامات مواقع التواصل الاجتماعي، ودورها في تفعيل الرقابة على السلطة التنفيذية. ونوضح المزيد كما يلي:

- ١- الأهمية العلمية: تقديم إطار علمي يساعد الباحثين وصناع القرار لفهم دور مواقع التواصل في العمل البرلماني.
 - ٢- أهمية البحث للمجتمع: بيان دور مواقع التواصل للنواب للتفاعل مع جمهورهم ومتابعة قضاياهم.
 - ٣- أهمية البحث للمؤسسة البرلمانية: الإشارة لاستخدام منصات التواصل الاجتماعي، للأغراض الرقابية بشكل مهني.
- أهداف البحث:** نشير الى أهم أهداف البحث من خلال النقاط الآتية:

- ١- كيفية إستفادة النواب من مواقع التواصل الاجتماعي لأداء وظيفة الرقابة.
 - ٢- توضيح التأثيرات الحاصلة بشأن اللجوء إلى مواقع التواصل الاجتماعي لأغراض الرقابة من قبل النواب.
 - ٣- الكشف عن التحديات والفرص عند استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لأداء الوظيفة الرقابية.
- مجتمع وعينة البحث:** مجتمع البحث هم نخبة شريحة السياسيين والنواب السابقين في البرلمان العراقي وإقليم كردستان وأساتذة الجامعات في مجال الاعلام والناشطين في مجال المجتمع المدني.

وفيما يخص عينة البحث فقد تم اختيارها بشكل قصدي غير عشوائي في محافظة السليمانية، بحيث تمثل اعضاء الدورات السابقة في مجلس النواب العراقي وبرلمان اقليم كردستان واساتذة قسم الاعلام في الجامعات وناشطين في مجال الاعلام والمجتمع المدني وعددهم (١٤) شخصاً.

منهج البحث: يعتبر البحث من الدراسات الوصفية الكيفية، لجمع الحقائق الراهنة والوصول الى معرفة تفصيلية بشأن عناصر ظاهرة موضوع البحث من أجل فهم أفضل لها ووضع إجراءات مستقبلية تخصها.

أداة البحث: للحصول على البيانات الكيفية التي تمثل الاراء والاتجاهات المختلفة بشأن موضوع البحث، إستخدم الباحث أداة المجموعات البؤرية أو مجموعات التركيز (Focus group).

والمجموعات البؤرية هي أسلوب بحثي كفي يعتمد على المقابلات الجماعية المنظمة لجمع البيانات، بمشاركة أفراد لديهم خبرات ومعرفة خاصة بموضوع البحث، وذلك بهدف الحصول على تصورات وإدراكات عميقة حول موضوع محدد من خلال التفاعل والنقاش بين أعضاء المجموعة. (مصطفى، ٢٠٢٠: ١٦٣-١٨٩).

الصدق والثبات: فيما يتعلق بصدق إستمارة مقابلة المجموعة البؤرية، فقد قام الباحث بعرضها على عدد من الخبراء والاكاديميين في مجال الاعلام والصحافة* ، وكانت نسبة الاتفاق (٨٨ %)، وهي نسبة مقبولة علميا.

الثبات: لاحتساب نسبة الثبات، لجأ الباحث الى معامل ارتباط بيرسون بطريقة وإعادة الاختبار (Test-Retest)، واحتساب التغيرات في أفكار خمسة افراد من العينة في المرة الثانية، بعرض (٢٠%) من الأسئلة الاصلية. وتم الحصول على قيمة (٠.٨١). وبهذا نجد أن التوافق الإحصائي ظل ضمن المديات العلمية.

حدود البحث

الحدود البشرية: نخبة من البرلمانيين في الدورات السابقة وأساتذة الاعلام في الجامعات والاعلاميين والنشطاء. الحدود الجغرافية : دولة جمهورية العراق الاتحادي. الحدود الزمنية : تم اجراء المجموعة البؤرية بتاريخ ٩-١٢-٢٠٢٥. الحدود الموضوعية: مواقع التواصل الاجتماعي والرقابة البرلمانية.

التعريف الاجرائي لمصطلحات البحث

مواقع التواصل الاجتماعي: منصات إلكترونية تتيح للمستخدمين بإنشاء حسابات شخصية للتعبير عن الذات والتفاعل مع الآخرين لتبادل البيانات المتنوعة، في بيئة تفاعلية تتيح الاتصال الفوري بين المشاركين. الوظيفة الرقابية: إحدى الوظائف الأساسية التي يمارسها أعضاء البرلمان بهدف متابعة أعمال الحكومة والسلطة التنفيذية، للتأكد من مدى التزامها بالقوانين والتشريعات والسياسات العامة، وضمان عدم تجاوز صلاحياتها. النخبة: مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بحيازة وإملاك مؤهلات معرفية وخبرات عملية متراكمة في مجالات السياسية والعمل النيابي والإعلام، مما يمنحهم القدرة على تحليل الظواهر بوعي والمساهمة في توجيه الرأي العام.

الدراسات السابقة

١- دراسة فؤاد أحمد سليمان (٢٠٢٣)^٢ : أطروحة دكتوراه بعنوان: (دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات النخبة الاكاديمية نحو الاداء البرلماني لإقليم كردستان)، وهو بحث وصفي باعتماد المنهج المسحي واستخدام استمارة الاستبانة والمجموعات البؤرية والاستناد على نظرية الاعتماد على وسائل الاعلام. وهدفت الدراسة لبيان درجة متابعة النخبة الاكاديمية لمواقع التواصل الاجتماعي وتغطيتها للمواضيع المتعلقة بالأداء البرلماني وتأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأداء البرلماني من نظر النخبة الأكاديمية والتعرف على العلاقة بين اعتماد مواقع التواصل الاجتماعي على تشكيل اتجاهات النخبة نحو أداء البرلمان. أما اهم النتائج فهي: التأثير المعرفي والسلوكي لمواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الاتجاه نحو الاداء البرلماني، كما ان مواقع التواصل الاجتماعي أصبح مصدرا للمعلومات بنسبة اكثر، وتوفيرها معلومات عن العمل البرلماني ومناقشة الاراء حول المواضيع خلال كتابة التعليقات.

٢- دراسة علي فواز طلال العدوان (٢٠٢٣)^٣: دراسة وصفية تحليلية منشورة في مجال العلوم السياسية بعنوان: (دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام في الاردن)، هدفها بحث دور مواقع التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام الاردني ومعرفة القضايا التي تناولتها. ووفقا للدراسة فان ابرز القضايا التي تمت مناقشتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي في الاردن خلال عامي (٢٠١٩ و ٢٠٢٠) هي: (اتفاقية الغاز ومصادر الطاقة، تعاطي المخدرات، الفساد والبطالة والفقر). كما تشير الدراسة الى المخاطر الأمنية والاجتماعية عند استخدام شبكات التواصل.

٣- دراسة عثمان محمد أدويب (٢٠٢٣)^٤: بحث وصفي مسحي باستخدام الاستبيان بعنوان: (دور مواقع التواصل الاجتماعي في حشد الرأي العام إزاء التغيير السياسي)، وأهدافه معرفة مدى اسهام مواقع التواصل الاجتماعي في تعبئة الرأي العام نحو التغيير السياسي والكشف عن مدى ثقة الباحثين بهذه المواقع من مضامين ودورها في التأثير على الرأي العام. وأكدت النتائج التفوق الواضح لمواقع التواصل الاجتماعي في تكوين الرأي العام، لكنها ليست العامل الأساس للتغيير. بالاضافة الى تحول وظيفة تلك المواقع من اداة للتعرف والتواصل الاجتماعي إلى اداة فعالة للتغيير السياسي وقيامها بحويل العمل السياسي من نشاط سري إلى نشاط علني ضاغط على السلطة.

٤- دراسة نهاد فتحي سليمان حجازي (٢٠٢٢)^٥: بحث وصفي مسحي باستخدام ادة الاستبيان، عنوانه: (دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الصورة الذهنية للقادة السياسيين والمؤسسات السياسية)، حيث تم الاعتماد على نموذج توقع القيمة لمارتن فيشايين، واهداف البحث هي: التعرف على معدل تعرض الشباب المصري لصفحات القادة السياسيين والمؤسسات السياسية في مواقع التواصل الاجتماعي ومدى الاستفادة من تلك الصفحات. وتشير نتائج البحث الى ان العديد من الشخصيات السياسية أصبح لديهم اهتمام واضح في إنشاء صفحات خاصة بهم على الشبكات الاجتماعية لخلق نوع من انواع التواصل مع الجمهور، لكن المؤسسات السياسية تحتاج إلى جهد أكثر للتواصل مع الجمهور.

٥- دراسة عیدو عبدال عبدو (٢٠٢٢)^٦: بحث منشور وصفي مسحي بعنوان: (دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي) باستخدام اداة الاستبيان بمشاركة طلبة الجامعات. وتهدف الدراسة الى بيان مستوى الوعي السياسي للطلبة في مدينة دهوك، عبر تقييم معرفتهم السياسية ورغبتهم للمشاركة في الشأن العام ودرجة الانتماء الوطني والتعرف على مدى مساهمة مواقع التواصل الافتراضي في تعزيز الوعي السياسي لدى المبحوثين. وتشير النتائج الى أن مواقع الاعلام الاجتماعي تلعب دوراً مزدوجاً بين صناعات القرار والجماهير لاحداث التغير، فتستخدم كأداة من قبل أصحاب القرار لتوجيه الجماهير، كما يلجأ اليها المواطنون للمعلومات كونها وسيلة لمراقبة الحكومة.

٦- دراسة مروة فاض عباس (٢٠٢١)^٧: بحث منشور وصفي مسحي عنوانه: (دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الصورة الذهنية للمرشح السياسي لدى النخبة الاكاديمية/فيس بوك انموذجاً) باستخدام اداة الاستبيان بمشاركة نخبة اكايدمية من اساتذة الاعلام والعلوم السياسية. ويهدف البحث لمعرفة دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الصورة الذهنية للمرشح السياسي والتطرق الى المضامين التي تتعرض لها النخبة عن المرشحين. وتشير النتائج الى أن النخب تعتمد في غالب الاحيان على الفيسبوك كمصدر للمعلومات في تكوين الآراء ووجهات النظر تجاه المرشحين السياسيين، وأن تطبيق فيسبوك له دور كبير في نقل الثقافة السياسية وتشكيل الوعي السياسي لمستخدميه.

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وقراءتها ومعرفة المشاكل والاهداف واهم نتائجها، وبيان المناهج الدراسية والنظريات التي تم الاستناد عليها، نستطيع تلخيص ما توصل اليه الباحث اليه واستنتجه خلال ما يلي:

- ١- اعتماد معظم الدراسات على المنهج الوصفي المسحي باستخدام أدوات الاستبانة والمجموعات البؤرية.
- ٢- تناولت الدراسات موضوعات مختلفة، اهمها : (تأثير وسائل التواصل في تشكيل الاتجاهات السياسية للنخب والشباب، الصورة الذهنية للمرشحين السياسيين ومؤسسات الدولة، تأثير الإعلام الاجتماعي في المشاركة الانتخابية والوعي السياسي).
- ٣- أكدت النتائج على أن مواقع التواصل الاجتماعي أصبحت مصدراً رئيسياً للمعلومات، خصوصاً لدى النخبة والشباب، ولها تأثير معرفي وسلوكي في تشكيل الاتجاهات والمواقف السياسية.
- ٤- نجد ملاحظات منهجية في الدراسات المتعلقة بمواقع التواصل الاجتماعي، عند ميل غالبية الدراسات إلى الاعتماد على فئات أكاديمية أو طلابية مما يحد من شمولية النتائج، بالإضافة الى النقص الواضح في الدراسات الكيفية المعمقة.

الاطار النظري

أولاً: مواقع التواصل الاجتماعي، مفهومها وأبرز مميزاتها

تُعرّف مواقع التواصل الاجتماعي بأنها بناء اجتماعي إلكتروني يجمع الأفراد والجماعات والمؤسسات، ويتيح التواصل فيما بينهم عبر شبكة من الروابط التي تتشكل بناءً على المعتقدات أو الانتماءات الاجتماعية. حيث توفر وسيلة تواصل فعالة، وتسمح بتبادل الصور ضمن بيئة افتراضية تشكل نظاماً تفاعلياً متواصلاً. (حقاص، ٢٠٢٣: ٣٥-٤٩) والشبكات الاجتماعية، هي منصات رقمية، تهدف إلى خلق مجتمعات افتراضية تجمع الأفراد بناءً على اهتمامات مشتركة، أو روابط اجتماعية. وتعتمد في آلية عملها على المحتوى الذي يقدمه المستخدمون. وقد أحدثت هذه الشبكات تغييراً جذرياً في كيفية اتصال المجتمعات وتبادل المعلومات، حيث تحولت من مجرد وسيلة ترفيه إلى أدوات استراتيجية للاتصال الشخصي والتجاري والإعلامي، جامعةً المستخدمين في فضاء تفاعلي واحد (كافي، ٢٠١٦: ١٠٩-١١٦) تُعدّ مواقع التواصل الاجتماعي وسيلة توعوية ومنبراً للإعلام البديل، إذ تتيح التعبير عن كافة الآراء والتوجهات ونقل الأخبار فور وقوعها، مما وضعها في منافسة مباشرة مع الوسائل الإعلامية التقليدية. وبالإضافة إلى كونها أداة للتغيير المجتمعي، تتمتع هذه المواقع بالقدرة على إحداث حراك واتخاذ مواقف سريعة تجاه القرارات أو الأشخاص، وقد أدت دوراً حقيقياً في أحداث سياسية كبرى في العديد من البلدان. كما عززت الروابط الإنسانية. (جنيد، ٢٠١٨: ٢٣-٢٤) أدى التطور التكنولوجي إلى تعظيم دور وسائل الإعلام، مانحاً إياها قوة للتغيير، بفضل قدرتها على التأثير. ونتج عن التزاوج بين تكنولوجيا الفضاء والحاسبات ثورة في مجتمع المعلومات، مما مكن الإنسان من إنتاج المعرفة وبثها فوراً. هذا الواقع التفاعلي ومتعدد الوسائط حطّم الحواجز بين المرسل والمستقبل؛ فلم يعد الجمهور مجرد كتلة صامتة تستقبل المعلومات، بل أصبح عنصراً إيجابياً يشارك في صنع المحتوى والتفاعل معه لأغراض اجتماعية، سياسية، تعليمية، أو ترفيهية، مما أتاح تبادلًا حرًا للآراء. (الجميل، ٢٠١٥: ٢١-٢٣) لقد خلقت مواقع التواصل الاجتماعي المجتمع الافتراضي فضاءً متحرراً أعاد صياغة مفاهيمنا عن الوقت والمكان. فتحول المكان التقليدي إلى فضاء افتراضي يتجاوز الحدود، يدمج بين التكنولوجيا الرقمية والأنشطة الواقعية، وهو فضاء تحرري لعدم قدرة أي طرف على تملكه، مما ينهي فوبيا المكان التقليدية. أما الزمن، فقد ظهرت فيه إشكالية الزمن العالمي

الرقمي العابر للحدود واللغات، الذي يجمع بين السرعة اللحظية وسرعة نقل الرسائل والصور عالمياً. وفي ظل هذا الواقع. ويمكن الإشارة إلى أهم السمات الأساسية للمجتمع الافتراضي الجديد كما يلي (كنعان، ٢٠١٥: ١٣٧-١٣٩):

١. انهيار مفهوم الجماعة التقليدية المعتمدة على الجغرافيا، واستبدالها بالاهتمامات المشتركة.
 ٢. عالمية التواصل ويقظة المجتمعات وإتاحة التواصل على مدار الساعة دون اعتبار للحدود الجغرافية.
 ٣. مفارقة العزلة والتواصل؛ فبالرغم من الانفتاح العالمي، ينتهي الأمر بالفرد إلى عزلة واقعية، حيث يعيش البشر معاً لكنهم وحيدون، وحلت الرسائل النصية محل الزيارات العائلية.
 ٤. إقامة المجتمعات الافتراضية على الإرادة الحرة للمشاركين وليس على الجبر أو الإلزام.
 ٥. وجود الضبط الذاتي وقواعد للخصوصية والسرية، وممارسة الأفراد لرقابة ذاتية كالحجب أو التبليغ.
 ٦. فضاء للتمرد وبيئة رحبة للثورة، بدءاً من كسر الانطواء الشخصي وصولاً إلى الثورة على الأنظمة السياسية.
 ٧. تفكيك الهوية واللامركزية مما يؤدي إلى تمييع الهويات الوطنية والشخصية، خاصة مع استخدام الأسماء المستعارة.
- ثانياً: مفهوم الرقابة والوظيفة الرقابية النيابية

الرقابة هي عملية التحقق من مدى توافق الإجراءات والأنشطة مع الخطط والتعليمات الموضوعية، وتهدف إلى تحديد مواطن الضعف والأخطاء ومعالجتها ومنع تكرارها. وتتكامل الرقابة في مستويين: الرقابة الذاتية النابعة من الفرد الذي يراقب سلوكه وتصرفاته، والرقابة الخارجية التي تتولى مهمة التصحيح والمتابعة. وتُعد الرقابة وظيفة تصحيحية لتقويم المسارات، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالخطط لضمان حسن تنفيذها، كما تساهم فيها جميع المستويات الإدارية لشحذ الهمم وتحسين الأداء. (الطراونة وعبد الهادي، ٢٠١١: ١٩-٢٠) أما الرقابة البرلمانية، فهي وظيفة جوهرية ثانية للمجالس النيابية بجانب التشريع، وتمثل حقا دستورياً يمنح البرلمان سلطة الإشراف على أعمال السلطة التنفيذية لضمان تنفيذ برنامجها السياسي طبقاً للقانون. وهي مجموعة الصلاحيات التي تهدف إلى ضمان احترام المنظمات الحكومية للقانون، حماية المصلحة العامة. وتتمثل أدواتها في: السؤال، والاستجواب، والتحقق البرلماني. ويبقى الهدف الأساسي للرقابة هو ترشيد السياسة الحكومية وتوجيهها نحو المصلحة العامة، ويفرق هذا الهدف إلى عدة جوانب رئيسية: (دايش، ٢٠٢٣: ٣٥٧-٣٨٨)

١. الرقابة المالية وحماية المال العام للتأكد من صرف الموازنة العامة ضمن الحدود القانونية المحددة، وضمان تحصيل الإيرادات العامة للدولة في مواعيدها المقررة وفقاً للقوانين، والتحقق من سلامة الحسابات والمستندات المالية لمنع الهدر والفساد والسرقة، وتوجيه الحكومة نحو أفضل السبل لترشيد الإنفاق العام وتطوير الإجراءات المالية.
٢. تعزيز الشفافية وسيادة القانون في أعمال الحكومة بمراقبة مدى التزامها بالقوانين والأنظمة المعمول بها، وتعزيز حكم القانون، وإبراز دور البرلمان كحارس أمين على مقدرات الدولة.
٣. مواجهة البيروقراطية وحماية المواطن بالوقوف ضد تعسف الإدارة والبيروقراطية لمنع انتهاك السياسات المقررة، ورفع المظالم التي قد يتعرض لها المواطنون على يد أجهزة السلطة التنفيذية.
٤. الرقابة على السياسة الخارجية وعلاقات الدولة الدبلوماسية مع الدول والمنظمات الدولية لضمان اتساقها مع المصلحة العليا للدولة. وتتكامل الوظيفة الرقابية، إلى جانب الدور البرلماني، من خلال أدوات أخرى كالرأي العام والإعلام والأحزاب، لتشكل منظومة رقابة مجتمعية متكاملة، بشرط أن يسود مناخ داعم للحرية والتعددية. فالرأي العام يمثل القوة المعنوية الناتجة عن اتفاق الجمهور حول قضية تمس مصالحهم المشتركة، ويسهم في تشكيله الهيئات الشعبية والنقابات والأحزاب في الدول التي تضمن حرية التعبير وتتمتع بمستوى عالٍ من النضج الشعبي. ولا يغيب عن البال الدور الرقابي لوسائل الإعلام، التي تُعد أقوى وسيلة لتوجيه النقد للسلطات، وذلك عبر تسليط الضوء على بؤر الفساد ومواطن الخلل، وتزويد الأجهزة الرقابية بالوثائق والحقائق. علاوة على ذلك، أتاح التحول الرقمي ومواقع التواصل الاجتماعي فرصة لتكوين رأي عام حر ومستقل، بعيداً عن قيود وسائل الإعلام التقليدية. (هاشم، ٢٠١٨: ٤٣٠-٤٤٨). وتصبح الرقابة البرلمانية فاعلة بمشاركة الجمهور والإعلام بجميع أشكاله، فهذا الجسر يحول العمل الرقابي من مجرد مداولات داخل الغرف المغلقة إلى قوة ضغط شعبية تدفع نحو الإصلاح. حيث تساهم وسائل التواصل الاجتماعي في إثراء البيئة المعلوماتية وتمكين الجمهور ليصبح مشاركا فاعلاً. وتُعد هذه المنصات أداة جاذبة لابتكارات جديدة في التواصل السياسي، مما يغير بيئة الرقابة التقليدية. وتساهم المنصات أيضاً في رصد المخالفات عبر المواطنين الذين يستخدمونها لفت أنظار المشرعين إلى قضايا الفساد، فضلاً عن حشد

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٦) العدد (٥) اب لسنة ٢٠٢٦

الدعم الجماهيري كونها وسيلة فعالة للغاية لتحريك القطاعات الشعبية الخاملة ودفعها للتفاعل مع القضايا الرقابية. (الاتحاد البرلماني الدولي، ٢٠١٧: ٩١).

الاطار الميداني

تم اختيار عينة الدراسة بشكل قصدي غير عشوائي في محافظة السليمانية، وفيما يلي جدول باسماءهم: جدول رقم (١) معلومات حول عينة البحث

ت	الاسم الثلاثي	العمل او المهنة	التحصيل العلمي	سنوات الخبرة
١	بهختيار جبار علي شاوهميس	عضو الدورة الثالثة والرابعة في مجلس النواب العراقي	بكالوريوس في القانون	(٢٠) عاما في العمل النيابي والسياسي
٢	بههار محمود فتاح	عضوة الدورة الرابعة في مجلس النواب العراقي	دكتوراه في القانون	(٢٧) عاما في التدريس الجامعي والعمل النيابي
٣	محمود رضا امين	عضو الدورة الثالثة في مجلس النواب العراقي	دبلوم	(٤٥) عاما في العمل السياسي والنيابي
٤	ناشنا عبدالله قادر	عضوة الدورة الخامسة في برلمان إقليم كوردستان	ماجستير في الاعلام	(١٥) عاما في العمل الاعلامي والنيابي
٥	ابوبكر عمر عبدالله	عضو الدورة الرابعة والخامسة في برلمان إقليم كوردستان	بكالوريوس في القانون	(٣٠) عاما في العمل القضائي والنيابي والسياسي
٦	بههار عبدالرحمن محمد	عضو الدورة الرابعة في برلمان إقليم كوردستان	ماجستير في العلوم السياسية	(٣٣) عاما في العمل النيابي والمنظمات السياسية
٧	پهيمان عزالدين عبدالرحمن	عضو الدورة الثالثة في برلمان إقليم كوردستان	بكالوريوس في القانون	(٣٤) عاما في العمل النيابي والمحاماة
٨	اركان رؤوف عزيز	مدرس قسم الاعلام بجامعة السليمانية التكنولوجية	دكتوراه في الاعلام	(٢١) عاما في التدريس الجامعي
٩	بهرههم خالد احمد	مدرس قسم الاعلام بجامعة السليمانية	دكتوراه في الاعلام الجديد	(١٣) عاما في التدريس الجامعي
١٠	بهناز حمه رشيد حسن	مدرسة قسم الاعلام بجامعة السليمانية	دكتوراه في الاعلام	(١٣) عاما في التدريس الاعلامي
١١	اسماعيل حمه علي عبدالقادر	ناشط وكاتب على مواقع التواصل الاجتماعي	ماجستير في الادارة الاستراتيجية	(٢٧) عاما في منظمات المجتمع المدني والعمل الاداري والسياسي
١٢	نازرام كمال محمد	نائب رئيس منظمة كوردستان للجميع*	دبلوم إدارة أعمال	(٢٠) عاما في منظمات المجتمع المدني

مجلة الجامعة العراقية المجلد (٧٦) العدد (٥) اب لسنة ٢٠٢٦

١٣	كاروان انور	صحفي وسكرتير فرع السليمانية لنقابة صحفيي كوردستان	بكالوريوس فى اللغة العربية	(٤٣) عاما في العمل الاعلامي والصحفي
١٤	جهمال غريب حمه	صحفي وكاتب	خريج إعداديه	(٣٠) عاما في العمل الصحفي

وفقا للبيانات الواردة في الجدول يتبين لنا بان عينة الدراسة تتكون من ١٤ مشاركا ، تم اختيارهم بشكل قصدي من أربع فئات رئيسية تمثل أصحاب الخبرة في الشأن البرلماني والإعلامي. فعدد أعضاء مجلس النواب العراقي يبلغ ثلاثة أشخاص، أما أعضاء برلمان إقليم كوردستان فيشكلون أربعة أشخاص، والناشطون في مجال المجتمع المدني والصحافة فهم أربعة مشاركين مع أربعة مشاركين من أساتذة الاعلام في الجامعات. فمن حيث التنوع المؤسسي تشمل العينة مؤسسات مختلفة مثل : (مجلس النواب العراقي، برلمان إقليم كوردستان، الجامعات، المجتمع المدني)، مما يؤدي الى إثراء النقاش من زوايا متعددة. ومن ناحية التخصصات المهنية، فالعينة تجمع بين خبرات متنوعة، منها: (العمل النيابي، القانوني والقضائي، الأكاديمي، الإعلامي والصحفي، المجتمع المدني) مما يوفر رؤية شاملة ومتعددة الأبعاد للموضوع المدروس. أما سنوات الخبرة لدى المشاركين، فنجد بأن أعلاها تصل الى (٤٥) عاماً، وأدناها لا تقل عن (١٣) عاماً. جدول رقم (٢) التحصيل العلمي للمشاركين في مجموعة التركيز

الشهادة العلمية	التكرارات	النسبة المئوية
دكتوراه	٤	٢٨.٥٧%
ماجستير	٣	٢١.٤٢%
بكالوريوس	٤	٢٨.٥٧%
دبلوم	٢	١٤.٢٨%
خريج إعدادية	١	٧.١٤%
المجموع	١٤	٩٩.٩٨%

يشير الجدول رقم (٢) الى التحصيل العلمي للمشاركين، فنجد أربعة مشاركين يحملون شهادة الدكتوراه في الاعلام والقانون، وثلاثة مشاركين من حملة شهادة الماجستير في العلوم السياسية والادارة الاستراتيجية والاعلام، وأربعة مشاركين في حاملي شهادة البكالوريوس في القانون واللغة، ومشاركين اثنين لديهم شهادة دبلوم ومشارك واحد خريج الاعدادية. فغالبية التحصيل العلمي للمشاركين عالية، فإن مؤهلاتهم العلمية الجيدة يمكنهم من امتلاكهم لثقافة عالية.

إجراءات المجموعة البؤرية

لضمان سير عمل المجموعة البؤرية بأسلوب علمي ومنضبط، اتخذ الباحث الإجراءات التالية:

- ١- تم التواصل مع المشاركين وإرسال دعوة مرفقة بملف إلكتروني شمل معلومات أساسية عن البحث، وهدف المجموعة، ومحاورها، وأسئلة كل محور، إلى جانب تحديد زمان ومكان انعقاد الجلسة. وقد وافقوا على نشر ما اشاروا اليها من اراء، مسندا الى اسمائهم وذلك حفاظا على الامانة العلمية واعتبار الباحث لمكانتهم العلمية والسياسية.
- ٢- ثم عُرضت الأسئلة تباعا، ومُنح المشاركون الوقت الكافي للإدلاء بأرائهم وملاحظاتهم. وقد استغرقت النقاشات ما يقارب ثلاث ساعات بإشراف الباحث نفسه.

٣- قام الباحث بتسجيل وقائع النقاشات صوتيا ومرثيا من البداية حتى النهاية، وذلك بمساعدة فريق فني متخصص.

٤- حصل الباحث على الملف الإلكتروني للتسجيل المرئي، ثم استمع إلى مداخلات المشاركين وجرى تفرغها وكتابتها بدقة وأمانة علمية تامة، للحفاظ على المفاهيم والأفكار التي أشار إليها المشاركون.

٥- نظرا لأن المشاركين في المجموعة البؤرية كانوا نخبة من الخبراء والشخصيات العامة، مثل البرلمانيين والأكاديميين والناشطين في مجالات الاعلام والمجتمع المدني، فإن عرض آرائهم استلزم أسلوبا يزاوج بين التوثيق السياسي والتحليل العلمي. ولهذا، قرر الباحث ذكر أسماء المشاركين وإسناد الآراء إليهم مباشرة، لأن أسماءهم لا تمثل مجرد هويات، بل هي مرجعيات تضفي على الموضوع ثقلاً رسمياً. وقد وافق المشاركون رسمياً على الكشف عن هوياتهم.

نتائج الدراسة الميدانية

المحور الأول: استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل أعضاء مجلس النواب العراقي

شمل المحور الأول في نقاش المجموعة البؤرية حواراً معمقاً بين المشاركين حول استخدام أعضاء مجلس النواب العراقي لمنصات التواصل الاجتماعي. حيث ركز النقاش تحديداً على عدة نقاط أهمها: المنصات المختلفة التي يستخدمها أعضاء المجلس، وكيفية تقييم هذا الاستخدام من قبل النواب، والفرص التي توفرها لهم هذه المنصات وتأثيرها على أدائهم في الوظيفة الرقابية، فضلاً عن مسائل أخرى سنناقشها وفقاً للفقرات الآتية:

١- المنصات التي يعتمد عليها أعضاء مجلس النواب العراقي للتواصل مع جمهورهم

يشير هذا المحور إلى رسم الخارطة لمنصات التواصل الاجتماعي التي يستخدمها البرلمانيون العراقيون، وتحديد الأسباب الكامنة وراء تفضيل منصة معينة على أخرى للتواصل مع الجمهور أو ممارسة الدور الرقابي. وتُظهر ملخص الطروحات الإجماع الكامل بين المشاركين في النقاش، على أن منصة (فيسبوك) يمثل الديوان الرقمي الأول في العراق، كونه الوسيلة الأكثر موثوقية للبرلمانيين بفضل شموله الديموغرافي وقدرته على استيعاب النصوص الطويلة والتفاعل المباشر. وفي المقابل، تباينت الآراء حول منصة (تيك توك)؛ إذ اعتبره البعض منصة استعراضية تقتصر على العمق (كما رأى أنور وحمة علي وعبدالله)، بينما رأت أطراف أخرى (مثل بهار عبدالرحمن و بهرهم خالد) بأنها ضرورة تواصلية لا مفر منها للوصول إلى جميع الشرائح. كما تناول النقاش تحول المنصات إلى أدوات رقابية؛ حيث أشارت مداخلة (بهرهم خالد ومحمود رضا) إلى أن وسائل التواصل لم تعد مقتصرة على النشر، بل تحولت إلى أدوات رقابة برلمانية لرصد أداء المؤسسات الحكومية والتواصل النخبوي السريع عبر مجموعات (واتساب) المغلقة. وبيّن النقاش أيضاً وعياً عالياً بخصائص المنصات، حيث يتم تخصيص الوسيلة تبعاً للرسالة، فيستخدم (إكس) للنخبة والتواصل الدولي، و(فيسبوك) للقضايا الجماهيرية، و(تيك توك) للانتشار السريع العابر. بالإضافة إلى ذلك، أُشير إلى أن السلوك البرلماني في استخدام منصات التواصل الاجتماعي يعكس الهوية والمنهجية السياسية للنائب؛ فبعضهم يستخدم المنصات لتعزيز الشفافية والرقابة، والبعض الآخر يوظفها للتسويق الشخصي والاستعراض. وبناءً على هذا النقاش بين النخبة البرلمانية والأكاديمية والاعلامية، يمكن استخلاص نتائج علمية مركزة تتجاوز مجرد سرد المنصات، وصولاً إلى فهم أعمق لسلوك الاتصال السياسي في البيئة العراقية. فقد تم الإشارة جلياً إلى طرح الاعتماد على موقع (فيسبوك) للتواصل الاجتماعي كبديل للميدان التقليدي البرلماني، فيظهر الاستنتاج الأول أن موقع (فيسبوك) للتواصل الاجتماعي يتمتع بمركزية رقمية في البيئة الافتراضية العراقية للاتصال السياسي ضمن المجال العام؛ فهو لا يقتصر على كونه منصة تواصل، بل يرقى ليكون مؤسسة وسيطة بديلة. ويعود الإجماع على كونه المنصة الأساسية، إلى قدرته على كسر حاجز النخبوية وإتاحة التفاعل المباشر، مما يدعم الدور الرقابي والخدمي للنائب في آن واحد، بالإضافة إلى جمعه بين مختلف المستويات الثقافية والعمرية، وتوفيره أدوات تفاعلية كالرسائل والتعليقات، تعزز دوره الرقابي والخدمي. وأشار المحاورون إلى التوزيع الديموغرافي والطبقي للمنصات الاجتماعية، حيث استنتج المشاركون خريطة واضحة لجمهور المنصات في العراق، تتوزع وفق الآتي:

• المنصة التي يستخدمها النخبة السياسية والدبلوماسية، وهي: منصة (إكس) (تويتر سابقاً).

• المنصة المنتشرة بين الجمهور العام، هي: منصة (فيسبوك) للتواصل الاجتماعي.

• المنصة التي يستخدمها الشباب وتمتاز بالتأثير السريع، وهي: منصة (تيك توك) للتواصل الاجتماعي.

• المنصة التي تتميز بالنوع الاجتماعي والتركيز النسوي، وهي: (إنستغرام وسناب شات).

أما أحد النقاط الأخرى التي تم التركيز عليها، فهي الاتصال السياسي بين ثنائية عمق المحتوى والاستعراض من قبل النواب، فقد كشف النقاش عن انقسام وظيفي للمنصات وصراع بين نوعين من الاتصال السياسي، فالدوافع الشخصية تتحدد السلوك الرقمي للنائب وذلك بناءً على أهدافه، وبهذا نجد نوعين أساسيين في الاتصال السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي:

• الاتصال الاستعراضي: ويتمثل في استخدام منصة (تيك توك) البصرية للاتصال الشعبي والبحث عن النجومية السريعة، حيث يُركّز على الصورة والسرعة لكسب الولاء العاطفي.

• الاتصال المنهجي: ويظهر في منصات (فيسبوك ويوتيوب) النصية والتفاعلية، حيث يميل النائب الذي يمتلك رؤية ومشروعاً، إلى تقديم محتوى يتطلب نقاشاً وتفكيراً، وتُعد منصة (فيسبوك) للتواصل الاجتماعي أداة خاصة للنقاش البرلماني الرصين وتداول الأفكار والتأثير.

ولا ننسى الرقابة البرلمانية الرقمية الموازية غير الرسمية، حيث تبين خلال بعض الآراء أن الرقابة البرلمانية انتقلت إلى الفضاء الافتراضي على مستويين:

المستوى الأول: يتسم بأنه نخبوي ومغلق، حيث تتم فيه الرقابة الحقيقية وتداول المعلومات الحرجة في الفضاءات المغلقة (مجموعات الواتساب). فتُعد هذه المجموعات غرف عمليات حقيقية لتداول المعلومات وتوجيه النقد للسلطة، ويتم فيها التنسيق والرقابة بين النخبة السياسية والاعلامية والمتقنة والاكاديمية. المستوى الثاني: يمكن وصفه بأنه عام وعلمي، ويتم عبر متابعة حسابات المؤسسات الحكومية، فلم تعد المنصات وسيلة لنشر أنشطة النواب فحسب، بل أصبحت وسيلة لرقابة النائب على الحكومة ومتابعة حسابات الوزارات؛ فالنائب يستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لرصد أداء السلطة التنفيذية بناءً على ما تنشره الجهات الحكومية عن نفسها.

٢- تقييم استخدام أعضاء مجلس النواب العراقي لمواقع التواصل الاجتماعي

تركز هذه الفقرة على الجانب النوعي لاستخدام البرلمانيين لمواقع التواصل الاجتماعي، ومدى مواءمة هذا الاستخدام مع الواجبات المهنية والرقابية، بعيداً عن التركيز على الحضور العددي.

من خلال تحليل الآراء المطروحة خلال هذه الفقرة، تمكن الباحث من استخلاص العديد من النتائج حول تقييم الأداء الرقمي البرلماني على مواقع التواصل الاجتماعي. فنجد لدى النواب ظاهرة أزمة الهوية المهنية بين القيام بالدور البرلماني أو الصحفي، فهناك إتفاق بين عدد من المشاركين، مثل: (بهار محمود، يعيمان عزالدين، نأشنا عبدالله)، على وجود خلط خطير بين الدور الرقابي للنائب أو القيام بالدور الإعلامي والإخباري للصحفيين عند قيامهم بتزويد الجمهور بالمعلومة؛ حيث يميل بعض النواب للبحث عن السبق الصحفي والنشر السريع، مما قد يضر بسرية التحقيقات البرلمانية ويقلل من رصانة المنصب النيابي مما يؤدي الى تضييع الهوية الحقيقية للنائب من كونه مراقباً للسلطة التنفيذية إلى مصدر لتزويد الجمهور بالمعلومات. كما ذكر المشاركون ظاهرة الاستعراض والبطولة الرقمية، فاستنتج المشاركون أن الحضور الرقمي لغالبية النواب يميل نحو الاستهلاك البصري خلال نشر صور الاجتماعات والمؤتمرات، أكثر من الاهتمام بالمحتويات النيابية الحقيقية، خاصة فيما يتعلق برقابة السلطة التنفيذية. وهذا النمط من الاستخدام يعزز الشعبية الرقمية ولا يعكس الأداء الفعلي داخل أروقة المجلس النيابي. وأظهر النقاش، إمكانية تزييف الفاعلية البرلمانية، خاصة الآراء المطروحة من قبل (ابوبكر عمر ونأشنا عبد الله)، فإن منصات التواصل أصبحت أداة لتزييف الواقع البرلماني؛ لأن التواجد في الصور المنشورة على مواقع التواصل الاجتماعي، لا يعني المشاركة الحقيقية والفعالية في القرار، مما يخلق فجوة كبيرة بين الصورة الافتراضية للنائب وواقعه الفعلي داخل اللجان. ولم ينسَ المحاورون الحاجة للتقييم المؤسسي، ويبرز هذا الاستنتاج الجوهرى حول الفوضى الموجود لتقييم النواب؛ إذ لا يمكن تقييمهم بالاعتماد على عدد منشوراته وكثرة أنشطته على مواقع التواصل وحصوله على أكبر عدد من الإعجابات أو المشاهدات، بل يجب إيجاد آليات علمية ومؤسسية تفرق بين النشاط المهني والنشاط الشخصي الاستعراضي. ونبهت النتائج وفقاً لـ (بهار محمود) المخاطر الرقابية للإفصاح الرقمي، وذلك بعد ملاحظة الهوس بالنشر المتزايد، الذي قد يؤدي إلى نتائج عكسية؛ لأن المبالغة في الشفافية الرقمية قد تؤدي إلى فقدان ثقة المؤسسات التنفيذية، وبالتالي حرمان النائب من الحصول على المعلومات الحساسة اللازمة لعمله الرقابي مستقبلاً. ووجد الباحث ضرورة التحول من الرقابة الصورية إلى الرقابة النوعية وتشجيع النواب على استخدام المنصات الرقمية لتقديم محتوى رقابي تحليلي، مثل: (شرح نتائج استجواب، أو تبسيط أرقام موازنة) بدلاً من الاكتفاء بالصور، وذلك لرفع وعي الجمهور ونقله من التفاعل العاطفي مع الصورة إلى الرقابة الشعبية الواعية مع المعلومة.

٣- المقارنة بين استخدام النواب لمواقع التواصل أثناء الحملة الانتخابية مع مرحلة أدائهم العمل البرلماني:

تتناول هذه الفقرة التغير في السلوك الرقمي للنواب بين مرحلة طلب الثقة من المواطنين ومرحلة ممارسة السلطة الرقابية، وما يرافق ذلك من تحولات في طبيعة الرسائل والجمهور والوسائل التقنية المستخدمة. ومن خلال تحليل آراء المشاركين، توصل الباحث كشف ظاهرة اختفاء النواب بعد الصخب الانتخابي، وذلك بعد الحضور الطاعى خلال الحملات في مواقع التواصل الاجتماعي، يختفي النائب عن الفضاء الرقمي لمواقع التواصل الاجتماعي الذي وعد من خلاله بالرقابة والمحاسبة. هذا الاختفاء يُضعف الدور الرقابي الشعبي، إذ تصبح الوعود الانتخابية بلا مرصد رقمي لمتابعة تنفيذها. وبناءً على طرح (أركان رؤوف) وجدنا بأن التسويق السياسي يأتي كبديل للحوار العقلاني، وذلك لأن التواصل من قبل النواب محكوم بالمنطق التسويقي الذي تتحكم فيه الخوارزميات ومزارع النقرات، وليس بمنطق الرقابة والتعاون والتنسيق بين النائب وجمهوره عبر تبادل الآراء والمعلومات على منصات التواصل الاجتماعي. أما إنقائية وسيلة التواصل الاجتماعي حسب وظيفة الاستخدام الزمني فقد توضحت خلال التحليل المشار إليها في رأي (نأشنا عبدالله)، فإن استخدام منصة (تيك توك) في الحملات يهدف إلى اقتناص أصوات الجماهير. أما العودة إلى منصة (الفيس بوك) بعد الفوز بالمقعد النيابي، فتكون لفتح قنوات تفاعل ومعرفة تصورات الجمهور. وتوصل الباحث الى وجود الفجوة بين الاستهلاك المالي والأثر الرقابي،

فيُظهر الإنفاق الضخم على الإعلانات، كما أشار اليه (إسماعيل حمه علي)، أن القوة الرقابية الرقمية للنائب العراقي هي قوة ممولة ومؤقتة، تنتهي بانتهاء الغرض الانتخابي. هذا يؤدي إلى قطيعة تواصلية تحرم المواطن من ممارسة الرقابة على ممثليه المنتخبين طوال سنوات الدورة البرلمانية. أما ظاهرة تبادل الأدوار بين الإرسال والتلقي، فهو التحول الذي ذكره (بهرهم خالد)، من مرسل إلى متلقي بين النواب والناخبين، ويعتمد على ضمان استمرارية التواصل الثنائي فيما بينهم.

٤- تأثير تعليقات الجمهور عبر مواقع التواصل على وظيفة الرقابة للنواب

تناقش هذه الفقرة الجدلية القائمة بين التعليقات المكتوبة من قبل المواطنين عبر صفحة النواب على مواقع التواصل الاجتماعي، كأداة للرقابة الشعبية وتزويد النائب بالمعلومات، وبين كونه أداة للتضليل والضغط النفسي عبر الجيوش الإلكترونية، وكيفية انعكاس ذلك على كفاءة النائب في ممارسة مهامه الرقابية. وبعد عرض العديد من القضايا التي أشار إليها المشاركون ضمن هذه الفقرة، وبيان رؤيتهم التحليلية للمنظور الخاص بدور تعليقات المتابعين على الدور الرقابي للنواب، وجد الباحث بأن تعليقات الجمهور عبر مواقع التواصل الاجتماعي ربما يكون بديلاً للإخبار الرقابي. فقد أظهر التحليل، وفقاً لـ (بهرهم خالد وبهختيار شاويس)، أن التعليقات ليست مجرد مدح أو ذم، بل هي في الواقع قاعدة بيانات للمظالم والقضايا غير المعلنة. فعندما ينجح النائب في فرز التعليقات الحقيقية، تتحول هذه المنصات إلى أداة رقابية تساعد في تفعيل الدور الرقابي بناءً على نبض الشارع، وقد تسبق التقارير الرسمية المنشورة. وأشار المحاورون إلى أزمة الوساطة الرقمية، حيث يقع النواب الذين يعتمدون كلياً على فريقهم الإعلامي لفترة التعليقات، في فخ العزلة الرقمية كما حذر لذلك (أركان رؤوف). وهذا الانفصال يُفقد النائب فرصة ملازمة القضايا الرقابية الحساسة التي قد ترد في تعليق عابر من مواطن يمتلك وثيقة أو معلومة، لكنها تضيع في زحام الفلتر التي يقوم بها فريق النائب. ولأحظ المشاركون ظاهرة الرقابة في ظل ضغط التعليقات، حيث إن الجيوش الإلكترونية تمارس نوعاً من الابتزاز الرقمي ضد النائب الرقيب، مما قد يدفع النائب إلى التراجع عن إثارة ملفات رقابية معينة تجنباً لتشويه صورته. وبهذا، قد تصبح التعليقات أداة لتعطيل الرقابة بدلاً من تفعيلها. من جانب آخر، قد لا تعكس كل التعليقات الآراء الحقيقية للمتابعين، كونهم يدلون بكتاباتهم اتباعاً لسياسة القطيع. وأحد الأمور الجوهرية برز بتحول الاحتجاجات من الشارع إلى الفضاء الافتراضي، فالتعليقات باتت تمثل برلماناً موازياً؛ لأن الناس الذين فقدوا الأمل في إجراءات المحاسبة التقليدية كما أشار (بهرهم خالد)، لجأوا إلى المحاسبة الرقمية. وهذا الأمر يضع النائب أمام مسؤولية، حيث يجب تحويل هذا الاحتجاج الرقمي إلى سؤال برلماني أو استجواب فعلي، لكي لا يبقى الغضب محصوراً في الفضاء الافتراضي. وبناءً على ما تم عرضه من آراء واستنتاجات، يرى الباحث بضرورة قيام النواب وفريقهم بالتدريب على تقنيات فرز محتوى مواقع التواصل الاجتماعي للتمييز بين الحسابات الوهمية والحقيقية، لضمان استقاء المعلومات الرقابية من مصادر موثوقة. مع التشديد على ضرورة ممارسة التواصل الرقابي المباشر عبر الفضاء الافتراضي، ولو بشكل جزئي، لكسر الحاجز بين النائب والجمهور، وضمان وصول الرسائل الحساسة التي قد تتضمن ملفات فساد. كما يعتقد الباحث بوجوب تحويل التعليقات النوعية الموجهة للنائب إلى أجنحة عمل، وذلك عبر تحليل المظالم الرقمية الواردة في التعليقات أو الرسائل، والتأكد من صحتها، وتحويلها إلى مخاطبات رسمية للجهات الحكومية، مما يعيد الهيبة للدور الرقابي ويجعله دوراً واقعياً.

٥- تنظيم ندوات افتراضية على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل النواب لمناقشة القضايا الملحة

تُعد الندوات الافتراضية والبلث المباشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي من الأدوات التفاعلية التي تمنح النائب فرصة لعرض ملفاته الرقابية ومناقشتها وآرائها بخصوص المواضيع المختلفة مع الجمهور بشكل آني، إلا أنها تثير جدلاً حول الفعالية المهنية مقابل الاستعراض الشخصي. بعد قيام الباحث بتحليل الآراء التي ذكرها المشاركون، توصل إلى نتيجة مفادها بأن الرقابة التفاعلية المباشرة خلال الندوات الافتراضية، تُحوّل النائب من مُرسل للبيانات إلى مستقبل للمظالم. فهذه الندوات تمنح النائب مادة رقابية خصبة من خلال أسئلة الجمهور المباشرة، مما يقلل من احتمالية إنحصار النواب في المكاتب الرسمية بعيداً عن القضايا الميدانية الملحة. وقد أظهر التحليل، حسب رأي (كاروان أنور) الضرورة الملحة للانتباه إلى خطر السطحية الرقابية والزرجسية الرقمية، فالهوس بالظهور اليومي قد يؤدي إلى تضائل الجوهر الرقابي. وذلك عندما يصبح البلث المباشر غاية لإظهار الذات بدلاً من كونه وسيلة لكشف الفساد أو مناقشة التشريعات، وبهذا يفقد النائب هيئته الرقابية ويتحول في نظر الجمهور إلى صانع محتوى أكثر منه رقيباً برلمانياً. واستنتج المشاركون، وخاصة (إسماعيل حمه علي)، بأن الاحترافية ضماناً للفاعلية الرقابية، فإدارة الملفات الرقابية عبر الندوات تتطلب ذكاءً إعلامياً. فالنائب الذي يفشل في عرض قضيته الرقابية باحترافية قد يضر بالقضية نفسها، مما يجعل الاستعانة بالمتخصصين ضرورة لضمان وصول الرسالة الرقابية بوضوح وقوة إلى مراكز القرار. ويدل ذلك على ضرورة أن يكون المحتويات والمواضيع المختارة مناسبة وملائمة للوسائل والأدوات المتاحة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وتؤكد النتائج، وفقاً لرأي (بههار محمود)، على التكامل بين الرقابة الميدانية والرقابة الرقمية،

فالنودات الرقمية لا يمكن أن تتجح في أداء دورها الرقابي ما لم تكن مسنودة بجهد واقعي. فالنودوة الرقمية هي مجرد واجهة عرض لجهد رقابي فعلي وواقعي يجب أن يُبذل في المؤسسات واللجان، لضمان عدم تحول العمل البرلماني إلى مجرد استعراضات صوتية ومرئية إفتراضية. وبعد عرض أهم الاستنتاجات، يرى الباحث بضرورة تدريب النواب على أدوات المناظرة الرقمية وإدارة النودات الافتراضية، لضمان تحويل البث المباشر من مجرد ظهور شخصي إلى جلسة استماع عامة تُسجل فيها شكاوى المواطنين وتُحوّل إلى مذكرات رقابية رسمية. كما يؤكد الباحث أيضاً على أهمية حث النواب على تنظيم نودات افتراضية تخصصية بمشاركة الخبراء والمواطنين المتضررين من قضايا معينة، لرفع رصانة الطرح الرقابي. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة للموازنة النسبية بين الحضور الرقمي والنشاط الميداني.

المحور الثاني: دور وأهمية مواقع التواصل الاجتماعي للقيام بالوظيفة الرقابية من قبل أعضاء مجلس النواب

يتناول المحور الثاني مناقشة فقرات إضافية من قبل المشاركين في مجموعة التركيز، وتعتبر هذه الفقرات جوهر الموضوع والأكثر حساسية، إذ تربط مباشرة بين السلوك الرقمي للنواب خلال مواقع التواصل الاجتماعي والأداء الرقابي الفعلي والميداني. وتشمل أبرز المواضيع مستوى استخدام النواب لمواقع التواصل الاجتماعي لكشف قضايا الفساد، والأنشطة الرقابية المرتبطة بها، والتحديات التي يواجهونها في استخدام هذه المواقع لأغراض رقابية، والمخاوف المتعلقة بالتضليل الإعلامي، وكيفية تعزيز مواقع التواصل للرقابة البرلمانية وتأثيرها. بالإضافة إلى ذلك، ستم مناقشة أهم المقترحات والتوصيات بخصوص الاستخدام الأمثل لمواقع التواصل لدعم الوظيفة الرقابية للنواب. وسيتم عرض تفاصيل النقاشات على النحو التالي:

١ - مستوى استخدام النواب لمواقع التواصل لكشف قضايا فساد أو مخالفات

تتناول هذه الفقرة الجدل الأخلاقي والقانوني المتعلق باستخدام الفضاء الافتراضي لمواقع التواصل الاجتماعي في كشف ملفات الفساد، والموازنة بين الرقابة النزيهة والابتزاز السياسي. فوفقاً للآراء المذكورة في هذه الفقرة نجد التفريق بين الرقابة المؤسسية والرقابة الانفعالية، حيث يُظهر التحليل حالة خطرة، وهي تحول النواب من دورهم كمحققين رسميين في أهم مؤسسة تشريعية ورقابية وذلك للقيام بإستقصاء الحقائق، إلى مجرد ناشطين على منصات التواصل الاجتماعي. فالنشر السريع غير المدقق، كما حذر منه حمه علي، يُفقد العملية الرقابية قيمتها القانونية ويحولها إلى ضجيج إعلامي، مما يمنح الفاسدين فرصة للطعن في مصداقية النائب والتهرب من المسؤولية. أما الابتزاز الرقمي، فهو أخطر الاستنتاجات لاحتمالية تحول عملية الرقابة من وسيلة للإصلاح إلى وسيلة للترجح. فاستخدام شبكات التواصل الاجتماعي للتهديد بكشف ملفات بعد فشل صفقات تجارية، وفقاً لرأي جبار، يعني أن الفضاء الرقمي قد يصبح سوقاً للمساومات السياسية، حيث تضيق قضايا الفساد الحقيقية وسط اتهامات متبادلة لأغراض نفعية. وإستناداً إلى هذه الاستنتاجات، يوصي الباحث بتنفيذ مدونة السلوك الرقمي البرلماني، بحيث تُلزم النائب بعدم نشر أي اتهام بالفساد ما لم يكن مدعوماً بتقديم إخبار رسمي للفضاء أو هيئة النزاهة أولاً، لضمان جدية المسار الرقابي وعدم حصره في الاستعراض الافتراضي. بالإضافة إلى تعزيز دور لجنة النزاهة البرلمانية في مراقبة ادعاءات النواب أنفسهم على مواقع التواصل الاجتماعي؛ بحيث يُساءل النائب الذي يطرح قضية فساد على المنصات ثم يصمت عنها فجأة أو لا يقوم بمتابعتها وعرض الأدلة الكافية بشأنها، وذلك للتأكد من عدم وجود تسويات أو ابتزاز خلف الكواليس.

٢ - تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على أداء الوظيفة الرقابية للنواب وتعزيز فعاليتها

تستعرض هذه الفقرة التحولات الجوهرية التي أحدثتها البيئة الافتراضية لمواقع التواصل الاجتماعي في طبيعة العمل الرقابي لأعضاء مجلس النواب، كون تحول المنصات من مجرد وسيلة لنشر المحتويات إلى أدوات داعمة لصناعة القرار الرقابي النيابي، وميدان لتوليد الضغط الاجتماعي والسياسي. على السلطة التنفيذية. بناءً على نقاشات المشاركين، توصل الباحث إلى ظاهرة الرقابة التشاركية بين النخبة البرلمانية والحراك الشعبي، بحيث يمارس المواطن الذي يقوم بنشر صوراً للخلل الخدمي دور المفتش الميداني، كما ذكرت حمه رشيد، بينما يتولى النائب دور المحقق الرسمي. وهذا التفاعل يعزز من كفاءة الرصد والمساءلة والتعاون فيما بينهم للقيام بالمهام الرقابية. كما نجد صناعة الأجندة الرقابية عبر منصات التواصل الاجتماعي الرقمية، فقد أصبحت هذه المنصات تحدد طبيعة المراقبة البرلمانية وتُشكل قوة مؤثرة اجتماعياً، وفقاً لما أشارت إليها، ناشنا عبد الله. فهي تفرض قضايا محددة على طاولة النقاش، مما يجعل الوظيفة الرقابية أكثر استجابة للحاجات المجتمعية الآنية وأقل خضوعاً للروتين الإداري. أما تحدي الشعبوية في مواجهة الجهود المؤسسية، فيتمثل الصراع الدائر بين جهود الرقابة الحقيقية والنوايا للقيام بالرقابة الاستعراضية، وهو ما قد يُجهض القضية الرقابية، كما ذكر محمود رضا وبه هار محمود. فالرقابة المنتجة تتطلب صبراً قانونياً وعملاً منهجياً داخل اللجان، وهو ما يتعارض مع طبيعة النشر السريع والمثير على وسائل التواصل الاجتماعي. ونرى أيضاً بأن تسييس الرقابة الرقمية عبر السيطرة الحزبية، فعلى الرغم من توفر أدوات رقابية قوية على شبكات التواصل الاجتماعية، لكن يظل قرار النائب خاضعاً لإرادة كتلته أو زعيم حزبه. هذا الوضع قد يُحوّل النشاط الرقابي الرقمي إلى مجرد أداة لتصفية الحسابات السياسية مع الخصوم، بدلاً من كونه أداة إصلاحية شاملة.

٣- الأنشطة الرقابية التي يستخدمها النواب عبر مواقع التواصل الاجتماعي

تستعرض هذه الفقرة الأساليب التواصلية الرقمية التي يعتمد عليها أعضاء مجلس النواب كأدوات رقابية بديلة أو مكملية للوسائل التقليدية، مع التركيز على الأثر النفسي والسياسي لكل أسلوب. وتوضح آراء المشاركين ما يلي: وأهم ما استنتجه الباحث من الطروحات المقدمة من المشاركين، هو: أنسنة الرقابة، وذلك من خلال رأي بهيمان عز الدين، الذي يتضح أن نشر النواب للفيديوهات يكسر الجمود المؤسسي؛ فالرقابة لم تعد مجرد وثائق رسمية طي الكتمان، بل تحولت إلى موقف عاطفي وسياسي يراه الجمهور ويشعرون بجدية النائب فيه عندما يتم مزج الاحاسيس الانسانية مع الحديث عن حالات الفساد. فهذا النشاط يقلل من تعقيدات البيروقراطية ويضع النواب في مواجهة مباشرة مع مسؤولياتهم تجاه الجمهور. قد برزت لدينا نقطة مهمة تتمثل في تحويل المواطن من متلقٍ سلبي إلى مراقب ميداني فاعل ومؤثر خلال الرقابة التشاركية والتكاملية. فدعوة النائب للجمهور لقيام بمتابعة تنفيذ الموازنة، على سبيل المثال، تعني توزيع الجهد الرقابي؛ فالنائب يراقب الأرقام والنصوص القانونية داخل البرلمان، بينما يستطيع المواطن في الشارع مراقبة كيفية التنفيذ الفعلي، وتكون مواقع التواصل الاجتماعي هي حلقة الوصل لدمج هذين الدورين، لأجل الوصول الى التكامل الرقابي المنشود. لكن من جانب آخر هناك احتمال أن تكون الرقابة محدودة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فإستنادا الى ملحوظة بهناز حمه رشيد، نكتشف أن النشاط الرقابي الرقمي قد يعاني من عجز في المتابعة؛ فالنائب يستهلك جل طاقته لجذب الانتباه عبر الدعاية لتحقيق الرقابة، لكنه يضيع جهوده وتأكيداته في مرحلة البحث عن الحلول والتفاصيل الفنية للمتابعة. وهذا يؤدي إلى تحول العمل الرقابي إلى مجرد ظاهرة عابرة. وحالة الضغط الرقمي كبديل للاستجواب، نستنتجها من طرح بهختيار جبار، حيث أن المنشور الضاغط خلال وسائل التواصل الاجتماعي، أصبح أسرع وأكثر تأثيراً من السؤال البرلماني التقليدي. فالوزارات تخشى تداول منشورات تمس سمعتها أمام الرأي العام أكثر من خشيتها من الإجراءات الرسمية التي قد تستغرق شهوراً في أروقة البرلمان، مما يجعل مواقع التواصل الاجتماعي أداة رقابية هجومية سريعة الأثر. وفي هذا السياق، يوصي الباحث بإنتاج محتويات تثقيفية رقابية ونشرها على صفحات النواب لتبسيط القوانين المالية والرقابية، مما يمكن المواطن من ممارسة حقه في الرقابة الشعبية بناءً على أرقام وحقائق لا انطباعات عامة. وضرورة إرفاق منشورات النواب الرقابية بوثيقة رسمية أو خارطة طريق للحل، لضمان انتقال النشاط الرقابي من مجرد إثارة المشكلات إلى صناعة الحلول والمتابعة القانونية مع الجهات المعنية. مع العمل على تأسيس غرف عمليات رقابية رقمية تابعة لمكاتب النواب، تقوم بجمع ومتابعة البيانات التي يرسلها المواطنون استجابة لدعوات النائب للمراقبة الميدانية، وتحويلها إلى تقارير رقابية قوية تُقدّم لرئاسة البرلمان.

٤- الفرص التي تمنحها مواقع التواصل الاجتماعي لأعضاء مجلس النواب العراقي للقيام باداء وظيفتهم الرقابية

ناقشت هذه الفقرة الإمكانيات والفرص التي توفرها المنصات الرقمية على مواقع التواصل الاجتماعي لتعزيز الفاعلية الرقابية لأعضاء مجلس النواب، وتجسير العلاقة بين الناخب والنائب لتحويل المطالبات الشعبية إلى إجراءات رقابية ملموسة. واستطاع الباحث تلخيص الآراء التي أشار إليها المشاركون خلال هذه الفقرة، حيث أظهر التحليل أن أكبر فرصة يمنحها الفضاء الرقمي لمواقع التواصل الاجتماعي هي الرقابة خلال المعلومات الجماعية للحصول على الرقابة التشاركية. فمن خلال تحول المواطن إلى مخبر إيجابي، يمكن أن يزود النائب بالوثائق وملفات الفساد، وفقاً لإشارة خالد، وبهذا تتحول الرقابة من جهد فردي للنائب إلى جهد مجتمعي واسع، مما يقلل من احتمالية انعزال النواب عن تفاصيل القضايا البعيدة عن مكاتبهم. من جانب آخر تمنح المنصات فرصة للرقابة الموازية التي تتجاوز الروتين وكسر البيروقراطية الرقابية. فالتواصل المباشر مع المسؤولين التنفيذيين عبر المنصات الرقمية لحل الأزمات، وفقاً لما ذكره كمال، يختصر أياماً وأسابيع من المكاتبات الرسمية، مما يجعل الأداة الرقابية سريعة الأثر وملموسة للشارع. كما أن استخدام أدوات استطلاع الرأي والبلث المباشر، يمتلك النائب فرصة لرقابة الأمور التي لها الأولوية القصوى لدى الجماهير لتكون الرقابة النيابية مبنية على الأولويات، بدلاً من ضياع الجهد في قضايا ثانوية أو غير مهمة بالنسبة للشارع، حيث تتيح مواقع التواصل الاجتماعي للنائب ترتيب ملفاته الرقابية بناءً على حجم الضرر الشعبي الأكثر إلحاحاً، مما يحقق كفاءة المحاسبة. وأخيراً تخلق مواقع التواصل الاجتماعي فرصة جوهرية هي نقل الرقابة من قاعة وأروقة البرلمان إلى الرأي العام المفتوح لصناعة الضغط الرقابي خارج القبة البرلمانية. فعندما يستخدم النائب المنصات لخلق ضغط شعبي، وفقاً لرأي رؤوف، فإنه يحصن إجراءاته الرقابية من التسويات السياسية التي قد تحدث خلف الكواليس، حيث يصبح الشارع الرقمي هو الضامن للمحاسبة. وقد توصل الباحث إلى ضرورة اتخاذ النواب عدة استراتيجيات فيما يتعلق بهذه الفقرة، منها: تبني استراتيجية المكاشفة الرقابية المستمرة عبر نشر المذكرات والكتب الرسمية الموجهة للوزارات، ليس لغرض الاستعراض، بل لإشراك المواطن في عملية تتبع الأثر الرقابي وضمان عدم ضياع حقوقه. وينبغي الاستفادة من تقنيات الاستهداف الدقيق الذي توفره شبكات التواصل الاجتماعي لإجراء استبيانات رقمية حول جودة الخدمات في مناطق معينة، وتحويل نتائج هذه الاستبيانات إلى أسئلة برلمانية، مدعومة ببيانات إحصائية شعبية، مما

يرفع رصانة الدور الرقابي. وعلى مجلس النواب ان يقوم بتوفير حماية قانونية وتقنية للنواب الجادين ضد الجيوش الإلكترونية، لضمان عدم انسحابهم من الفضاء الرقمي، وبالتالي الحفاظ على هذه الفرص الرقابية الثمينة من الضياع.

٥- أبرز التحديات التي تواجه النواب في استخدام مواقع التواصل لأغراض رقابية

تستعرض هذه الفقرة المعوقات البنيوية والسياسية والنفسية التي تحول دون الاستخدام الأمثل للمنصات الرقمية الاجتماعية في العمل الرقابي النيابي، وتكشف عن الصراع الخفي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في الفضاء الافتراضي. وقد تمكن الباحث من استخلاص عدة استنتاجات تحليلية خلال الاراء التي تم عرضها من قبل المشاركين، منها إنحراف البوصلة الرقابية بسبب التضليل الإعلامي الذي يؤدي إلى تشتيت الرقابة؛ فعوضاً عن تركيز النائب على ملفات فساد كبرى وموثقة، يجد نفسه مجبراً على التفاعل مع قضايا وهمية تثيرها الجيوش الإلكترونية، مما يستهلك الوقت والجهد البرلماني في معارك جانبية لا تخدم المصلحة العامة. وخلال حديث المشاركين تم الكشف عن بيئة عمل عدائية، فبالرغم من التحديات التقنية، يواجه النواب تهديدات وإرهاباً سياسياً ومحاولات من السلطة التنفيذية لتسخيف الدور البرلماني (كما ذكر محمود رضا)، بهدف دفع النائب نحو الرقابة الناعمة أو الصمت، خوفاً من الصدام مع مراكز القوة أو خسارة الحاضنة الشعبية المضللة. وأشار المشاركون في الحوار الى هيكليّة الدعم الضعيفة والفارق الشاسع في الإمكانيات؛ فالنائب العراقي يواجه جيوشاً إلكترونية وماكينات حكومية ضخمة بمفرده أو بمساعدة أفراد من الحميات بدلاً من مستشارين مختصين. هذا النقص في الفريق النوعي يجعله عاجزاً عن تفكيك الرأي العام الزائف أو تقديم بيانات رقابية محصنة قانونياً. ولم ينسى المشاركون في النقاش صعوبة التوازن بين السرعة الرقمية والرصانة البرلمانية، فالحاجة لسرعة النشر، وفقاً لرأي (بههار محمود) تخلق صراعاً بين الدقة والسبق. هذا التحدي يجعل الرقابة الرقمية مهزوزة؛ فالتضليل يزدهر في بيئة السرعة، بينما الرقابة الحقيقية تتطلب وقتاً للنقضي والتحليل. هذا الصراع يجعل النائب في موقف حرج: إما الصمت للتحقق وفقدان التفاعل الرقمي أو النشر السريع والسقوط في فخ التضليل. عندئذ يكفي خطأ واحد في معلومة منشورة لإنهاء المسيرة الرقابية للنائب وجعله هدفاً سهلاً للقضايا القانونية بتهمة التشهير، مما يجهض قضايا الفساد الحقيقية. ويدعو الباحث إطلاق حملات برلمانية لتوضيح الدور الرقابي الحقيقي للنائب أمام الجمهور، بهدف التصدي لحملات التسطيط التي تشنها بعض الجهات، ولتحويل تركيز المواطن من الامتيازات الشخصية للنائب إلى النتائج الرقابية التي يحققها. مع اعتماد النواب على مبدأ التدقيق المزدوج قبل نشر أي معلومة رقابية، عبر عرضها على مستشارين قانونيين وفنيين، لضمان تحصين العمل البرلماني ضد موجات التضليل الممنهجة. ويتحقق ذلك بإنشاء مرصد برلماني للحقائق من قبل الأمانة العامة لمجلس النواب. وأخير هناك ضرورة ملحة لسد الفراغ القانوني المتعلق بمكافحة التضليل الرقمي، لضمان محاسبة الجهات التي تتعمد بث الرأي العام الزائف لعرقلة المهام الرقابية لأعضاء مجلس النواب.

٦- المخاوف المتعلقة بالتضليل الإعلامي

تستكشف هذه الفقرة التهديدات التي تشكلها الأخبار المزيفة (Fake News) على نزاهة العمل الرقابي، وتتناول تحول النائب أحياناً من ضحية للتضليل إلى مصدر له، مما يزعزع ثقة الجمهور في المؤسسة التشريعية. فالآراء المتعددة الجوانب للمشاركين ساعدت الباحث ليستقي صعوبة عملية الرقابة في عصر التزييف العميق في ظل تقنيات الذكاء الاصطناعي (AI) التي جعلت من الوثيقة الرقمية دليلاً غير كافٍ لممارسة الرقابة. فالنائب الذي يعتمد على فيديو مسرّب أو صورة دون فحص فني يواجه خطر الوقوع في فخ تضليلي، قد تضعه جهات فساد لإحراجه قانونياً وإبطال إجراءاته الرقابية المستقبلية. ووجد الباحث أزمة الرقيب المضلل كظاهرة خطيرة، وذلك بالتوظيف السياسي للتضليل من قبل بعض النواب. فاستخدام النائب لمعلومات خاطئة، يساهم في تمييع الوظيفة الرقابية؛ حيث يتوقف الجمهور عن التعامل بجدية مع أي بلاغ فساد حقيقي يصدر عن البرلمانيين. ووجد الباحث الحاجة الماسة للأمن المعرفي البرلماني إلى جانب المعرفة القانونية، ففي غياب القوانين والأنظمة الداخلية المنظمة (كما أشار بهختيار جبار) يعمل النائب في بيئة عالية المخاطر، حيث يمكن لأي خبر كاذب أن يُجهض عملية استجواب أو تحقيق برلماني قبل بدئها. ويشدد الباحث على مكاشفة وتفكيك الادعاءات الكاذبة والتضليل أمام الجمهور من قبل النواب الواعين الأذكياء، وفقاً لرؤية رؤوف، وذلك كفرصة لتعزيز الدور الرقابي للنائب بوصفه حارساً للحقيقة في الفضاء الواقعي والرقمي معاً، مما يرفع من رصيده الشعبي والسياسي.

٧- المقترحات والتوصيات لتعزيز الاستخدام الأمثل لمواقع التواصل في دعم الوظيفة الرقابية للنواب

تقدّم هذه الفقرة خلاصة تنفيذية، والتي أرسّت رؤية متكاملة تجمع بين المعايير المهنية والتقنية والقانونية لتحويل فضاء مواقع التواصل الاجتماعي إلى بيئة داعمة للرقابة البرلمانية الفعالة. وبناءً على ما آراء المشاركين، وصل الباحث الى العديد من القضايا الجوهرية، منها: الانتقال من الجهود الفردية إلى العمل المؤسسي الرقمي، لإن فرص نجاح النائب تظل محدودة إذا اعتمد على إدارة حساباته بنفسه. فالرقابة البرلمانية المعززة بالفضاء الرقمي تستلزم وجود وحدة دعم فني وإعلامي (كما اقترح عمر أبوبكر) لضمان تحويل المطالب الشعبية إلى مقترحات قانونية مُحصنة، مما يحمي

النائب من الوقوع في فخ التضليل أو الانفعال اللحظي. وقد أظهر خلال تحليل (بههار عبدالرحمن) بأن الرقابة عملية توثيقية وليست إنشائية، فإن قوة الرقابة الرقمية تكمن في الدليل المادي المتمثل بالوثائق والمستندات. هذا التوجه ينقل الرقابة من حيز الخطابات الشفهية إلى إطار القرائن المادية، الأمر الذي يرفع تكلفة تجاهل هذه الرقابة من قبل السلطة التنفيذية ويلزم المسؤولين بالمكاشفة. وأخيراً ينبغي المحافظة على الأمن السيبراني كجزء من الأمن الرقابي: يتطلب ذلك مستوى عالٍ من الوعي بالتهديدات؛ فالفصل بين الحساب الشخصي والرسمي وتأمين كلمات المرور ليس ترفاً تقنياً، بل هو ضرورة لحماية الأسرار الرقابية.

نتائج دراسة المجموعة البؤرية:

خلصت هذه الدراسة، من خلال تحليل آراء النخب والمشاركين في حلقات النقاش، إلى مجموعة من الحقائق الجوهرية التي ترسم ملامح العلاقة بين الفضاء الرقمي لمواقع التواصل الاجتماعي والوظيفة الرقابية لمجلس النواب العراقي، سنتطرق إليها كما يلي:

أولاً: التحول في طبيعة الرقابة

انتقال الرقابة البرلمانية من النمط الكلاسيكي القائم على المكاتبات الرسمية والجلسات المغلقة، إلى النمط الرقمي التفاعلي. فقد أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي برلماناً موازياً وساحة للمكاشفة الفورية، حيث لم يعد النائب هو المصدر الوحيد للمعلومة، بل أصبح المواطن شريكاً في عملية الرصد والتوثيق الميداني لقضايا الفساد والخدمات. وعليه ينبغي على أعضاء مجلس النواب العراقي الاهتمام بالرقابة التشاركية مع المواطنين خلال مواقع التواصل الاجتماعي، من خلال العمل على تحول المواطن من مراقب سلبي إلى مزود للمعلومات والوثائق الميدانية، مما يخلق ضغطاً فورياً على السلطة التنفيذية.

ثانياً: معضلة الأداء المهني مقابل الاستعراض الرقمي

كشفت الدراسة عن صراع بشأن الهوية الحقيقية للنائب؛ فالفضاء الرقمي يمنح فرصاً هائلة لتعزيز الحس الرقابي وخلق ضغط جماهيري، لكنه في الوقت ذاته يغري بالوقوع في فخ الشعبوية. حيث يوجد خيط رفيع بين ممارسة الرقابة المهنية خلال مواقع التواصل الاجتماعي وبين استخدام تلك المنصات كأداة للابتزاز السياسي أو التسويق الشخصي والممارسات الشعبوية، مما يستوجب ضبط السلوك الرقمي للنائب. بالإضافة إلى ضرورة الموازنة بين السرية المهنية المطلوبة لنجاح ملفات الاستجواب، وبين الشفافية الرقمية المطلوبة لإطلاع الجمهور على النتائج.

ثالثاً: التهديدات الرقمية وسلطة الجيوش الإلكترونية

تعد البيئة الرقمية بيئة عالية المخاطر للنائب الرقيب الناشط؛ فانتشار التضليل الإعلامي، واستخدام الذكاء الاصطناعي في التزييف، والتهديدات المحتملة من مراكز القوى، تمثل عوائق حقيقية قد تدفع النواب الجادين نحو الانكفاء، بينما تقسح المجال للناشطين السياسيين الذين قد يستخدمون الابتزاز الرقمي تحت غطاء الرقابة. إضافة إلى مواجهة النائب لتهديدات جدية تتمثل في الجيوش الإلكترونية المنظمة، وحملات التضليل الممنهجة، وتقنيات التزييف العميق، مما يربك العمل الرقابي ويجعله عرضة للتشكيك.

رابعاً: الفجوة في الدعم المؤسسي

أثبتت النتائج أن النائب يواجه تحديات العصر الرقمي بإمكانيات فردية متواضعة، فهناك حاجة لتحويل هذه الجهود إلى شكل مؤسسي في مجال النشر الرقمي عبر مواقع التواصل الاجتماعي بتشكيل فرق استشارية للنواب تشمل الجوانب القانونية والتقنية والإعلامية، وذلك لحماية النائب من الانزلاق في المعلومات المغلوطة ومساعدته في تحويل نبض الشارع الرقمي إلى أدوات رقابية قانونية رصينة.

المقترحات

١- العمل على إعداد ميثاق الرقابة والسلوك الرقمي للنواب على مواقع التواصل الاجتماعي، وذلك لضمان ما يلي:

أ- التحقق التقني قبل إطلاق اتهامات الفساد رقمياً.

ب- الفصل بين الدعاية الانتخابية الشخصية والتقارير الرقابية المهنية.

ج- الاستجابة النوعية لرسائل المواطنين الجادة التي تحتوي على ملفات ووثائق.

٢- تدريب النواب على إدارة فرق متخصصة في الإعلام والرقابة لضمان فعالية التواصل الرقابي وبناء قدرات النواب في التعامل مع الذكاء الاصطناعي وآليات التحقق من المعلومات لمواجهة التضليل.

٣- قيام مجلس النواب بتخصيص فرق استشارية رقمية للنواب، تهدف إلى فرز رسائل المواطنين الجادة وتصنيفها حسب الأولوية الرقابية، والرد عليها بمهنية تبعد عن المزايدات السياسية.

- ٤- تعزيز الرقابة الشعبية وتشجيع المواطنين على المشاركة الفعالة في الرقابة من خلال استغلال منصات التواصل.
- ٥- مواجهة التضليل الإعلامي خلال تطوير آليات التعرف على الأخبار والبيانات المزيفة وضمان التحقق من المعلومات قبل النشر من خلال دوائر خاصة تابعة للأمانة العامة لمجلس النواب.
- ٥- تبني استراتيجية دائمة للشفافية عبر نشر المعلومات والمخرجات الرقابية بشكل دوري لتأمين الثقة والشفافية.

التوصيات

- ١- إلزام المكاتب البرلمانية بإجراءات صارمة لإدارة الصفحات الرسمية من الناحية التقنية والأمنية، مع ضرورة الفصل التام بين الآراء الشخصية والمواقف الرقابية الرسمية لمنع الخلط بين الذاتي والموضوعي.
- ٢- انتهاج الرقابة المرئية الموثقة؛ من خلال نشر خلاصات رقابية تتضمن وثائق مساندة بلغة مبسطة، لضمان بناء وعي جمعي حول ملفات الفساد، وتحويل الجمهور من مراقب سلبي إلى قوة ضاغطة ومساندة للنائب.
- ٣- التزام النائب بالصدق الرقابي وتوضيح حدود صلاحياته للجمهور، لتجنب بناء توقعات وهمية، مما يعزز الثقة المتبادلة ويحمي النائب من حملات التسقيط عند عدم القدرة على تلبية مطالب خارج اختصاصه.
- ٤- التحول نحو الرقابة الموثقة عبر استخدام الوسائط المرئية والوثائق الداعمة لتعزيز المصداقية.

المصادر

أولاً: الكتب

١. حسين أحمد الطراونة وتوفيق صالح عبدالهادي، الرقابة الادارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.
٢. الاتحاد البرلماني الدولي، التقرير البرلماني العالمي لعام ٢٠١٧، مطبعة Courand et Associés، فرنسا، ٢٠١٧.
٣. عزام محمد الجميلي، الاعلام الاجتماعي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
٤. علي كنعان، الاعلام التفاعلي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٥.
٥. مصطفى يوسف كافي، الاعلام التفاعلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦.
٦. مها حامد جنيدي، السوشيال ميديا، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، دسوق، ٢٠١٨.

ثانياً: المجلات العلمية

١. جاسم محمد دايش، واقع الرقابة البرلمانية ودورها في تقويم الاداء الحكومي العراقي بعد العام ٢٠٠٥، مجلة حمورابي للدراسات، العدد ٤٧، السنة الثانية عشرة، أيلول ٢٠٢٣، ص ٣٥٧-٣٨٨.
٢. سهام حقاص، شبكات التواصل الافتراضي والتعلم عن بعد (مفهوم، مميزات، نظريات)، مجلة الزيتونة الدولية، العدد السابع، تشرين الاول، ٢٠٢٣.
٣. محمد سامي محمد موسي هاشم، أوجهة الرقابة المختلفة على الوحدات المحلية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد التاسع، العدد الثاني، الجزء الثاني، ٢٠١٨، ص ٤٣٠-٤٤٨.
٤. نعمة محمد السيد مصطفى، مجموعات النقاش البؤرية: الأسس النظرية والاعتبارات المنهجية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد ٩، العدد ٣، جوان ٢٠٢٠.

Sources:

Books

1. Hussein Ahmed Al-Tarawneh and Tawfiq Saleh Abdulhadi, Administrative Oversight, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, 2011.
2. Inter-Parliamentary Union, World Parliamentary Report 2017, Courand et Associés, France, 2017.
3. Azzam Muhammad Al-Jumaili, Social Media, Dar Ghayda for Publishing and Distribution, Amman, 2015.
4. Ali Kanaan, Interactive Media, Dar Amjad for Publishing and Distribution, Amman, 2015.
5. Mustafa Yousef Kafi, Interactive Media, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman, 2016.
6. Maha Hamed Junaidi, Social Media, Dar Al-Ilm Wal-Iman for Publishing and Distribution, Desouk, 2018.

Scientific Journals

1. Jassim Muhammad Daish, The Reality of Parliamentary Oversight and its Role in Evaluating Iraqi Government Performance after 2005, Hammurabi Journal of Studies, Issue 47, Year 12 September 2023, pp. 357-388.
2. Siham Haqas, Virtual Communication Networks and Distance Learning (Concept, Features, Theories), Al-Zaytouna International Journal, Issue 7, October 2023.
3. Muhammad Sami Muhammad Musa Hashim, Various Oversight Mechanisms of Local Units, Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies, Volume 9, Issue 2, Part 2, 2018, pp. 430-448.
4. Ni'ma Muhammad Al-Sayyid Mustafa, Focus Groups: Theoretical Foundations and Methodological Considerations, Journal of Human and Social Sciences, Volume 9, Issue 3, June 2020.

هوامش البحث

* الخبراء الذين تم عرض استمارة تحليل المضمون هم:

١ - أ. د. شيركو جبار احمد، قسم تقنية الاعلام/ كلية القنية الادارية/ جامعة السليمانية التقنية.

٢ - أ. د. ابتسام اسماعيل قادر، قسم الاعلام/ كلية العلوم الانسانية/ جامعة السليمانية.

٣ - أ. م. د. باقر داود حسين، قسم الاعلام/ كلية الادارة التقنية/ جامعة السليمانية التقنية.

٤ - أ. م. د. وريا روستم محمد، قسم الاعلام/ كلية الاداب/ جامعة صلاح الدين.

٥ - أ. م. د. عبدالخالق ابراهيم مصطفى، قسم تقنيات الإعلام/ كلية أربيل التقنية / جامعة اربيل التقنية.

٦ - أ. م. د. عادل هاشم محسن الميالي، قسم الاعلام /كلية الاداب/الجامعة المستنصرية.

٧ - أ. م. د. حيدر غازي حسين الموسوي، قسم الاعلام.. كلية الآداب.. الجامعة المستنصرية.

^٢ فؤاد احمد سليمان، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل اتجاهات النخبة الاكاديمية نحو الاداء البرلماني لإقليم كردستان، أطروحة دكتورا غير منشورة، قسم الاعلام- كلية الاداب/ جامعة صلاح الدين- أربيل، ٢٠٢٣.

^٣ فواز طلال العدوان، دور شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على الرأي العام في الاردن، بحث علمي منشور في المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد ٣٧، العدد الثاني، ٢٠٢٣، ص ١٣٢٧-١٣٦٥.

^٤ عثمان محمد أذويب، دور مواقع التواصل الاجتماعي في حشد الرأي العام إزاء التغيير السياسي، بحث منشور في وقائع المؤتمر الثامن والدولي الثاني لكلية الاعلام-الجامعة العراقية ٢٠٢٣، ص ٩٩-١٢٨.

^٥ نهاد فتحي سليمان حجازي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الصورة الذهنية للقادة السياسيين والمؤسسات السياسية، المجلة العلمية لبحوث الاذاعة والتلفزيون- العدد الرابع والعشرين (الجزء الاول) يوليو/ ديسمبر ٢٠٢٢، ص ٥٨٧-٦٢٢.

^٦ عيدو عبدال عبدو، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الوعي السياسي، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد ١١، العدد ٢، ٢٠٢١-٢٠٢٢، ص ٩١-١٠٧.

^٧ مروة فاضل عباس وايتار طارق العبيدي، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تشكيل الصورة الذهنية للمرشح السياسي لدى النخبة الاكاديمية/فيس بوك انموذجا، مجلة دراسات وبحوث اعلامية، المجلد الاول، العدد ٤، السنة (٢٠٢١)، ص ٢٤٥-٢٦٢.

*منظمة كردستان للجميع لتطوير الديمقراطية، منظمة مدنية مستقلة، محايدة وغير ربحية، تأسست عام ٢٠١٤، متخصصة في القضايا الديمقراطية. تعمل لتحقيق الديمقراطية السليمة والتداول السلمي للسلطة بأصوات المواطنين والحكومة المسؤولة واحترام الاختلافات وحماية التعددية. تصدر تقارير سنوية بخصوص أداء ممثلي محافظة السليمانية في مجلس النواب العراقي ومجلس محافظة السليمانية بدعم من منظمة (NED) الأمريكية. المصدر

: (<https://www.keodd.org>)